Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE

23 Avril 2010
2010 أبريل 23

القلم

تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة

انطلاق عمل اللجن المحلية المشتركة

• تنفيذا للتوصيات الصادرة عن هيئة الإنصاف والمصالحة حول جبر الضرر الفردي التي تهم التعويض المالي والتغطية الصحية الأساسية وتسوية الوضعية الإدارية أو الإدماج الاجتماعي، عملت الحكومة، بتنسيق مع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، على تفعيل جل هذه التوصيات لفائدة الضحايا وذوي الحقوق.

وفي هذا الإطار وتبعا للاجتماع الذي ترأسه الوزير الأول يوم الأربعاء 20 يناير 2010، عقدت اللجنة المركزية المكلفة بتنفيذ توصية الإدماج الاجتماعي يوم الاثنين 19 أبريل 2010، اجتماعا ترأسه الكاتب العام للوزارة الأولى.

وقد خصص هذا الاجتماع لدراسة الترتيبات العملية لإعطاء الانطلاقة لعمل اللجن المحلية المشتركة على مستوى العمالات والأقاليم التي قررت الحكومة إحداثها والتي ستعمل تحت إشراف ولاة وعمال صاحب الجلالة وبمساهمة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، والقطاعات الحكومية، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، إذ ستنكب على إيجاد الحلول الملائمة لإعادة إدماج الضحايا في المناطق التي يقطنونها ضمانا لاستقرارهم الاجتماعي.

كما تدارست اللجنة المركزية خلال هذا الاجتماع الحالات الاستعجالية التي تتطلب عناية خاصة. وقد أعربت القطاعات المعنية عن انخراطها التام في تنفيذ هذه التوصية والإسراع في معالجة جميع الحالات المعنية، وذلك من أجل طي هذا الملف بصفة نهائية.

حضر هذا الاجتماع على الخصوص، الكتاب العامون لوزارات الداخلية، والعدل، والشؤون الاقتصادية والعامة، والمدراء العامون للتعاون الوطني، ووكالة التنمية الاجتماعية، ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، وممثلو القطاعات الوزارية المعنية.

Revue de presse

L'opinion .ma

Réunion de la commission centrale chargée du dossier

Mise en oeuvre des recommandations de l'IER sur l'intégration sociale

EN application des recommandations de l'Instance Equité et Réconciliation (IER) sur la réparation individuelle des préjudices, qui concerne l'indemnisation financière, la couverture médicale de base, le régularisation de la situation administrative et l'insertion sociale, le gouvernement, en coordination avec le Conseil Consultatif des Droits de l'Homme, a oeuvré pour la dynamisation de ces recommandations au bénéfice des victimes et des ayants droit.

Dans ce cadre, et suite à la réunion présidée par le Premier ministre, le 20 janvier dernier, la commission centrale chargée de la mise en oeuvre de la recommandation de l'intégration sociale a tenu, en début de semaine à Rabat, une réunion sous la présidence du Secrétaire général de la Primature..

Cette réunion a été consacrée à l'examen des mesures pratiques pour lancer les travaux des commissions locales conjointes au niveau des provinces et préfectures du Royaume.

Ces commissions, instituées par le gouvernement, sont supervisées par les walis et gouverneurs, en collaboration avec le Conseil consultatif des droits de l'Homme, les départements ministériels, le secteur privé et les organisations de la société civile, précise-t-on de même source.

La commission centrale chargée de la mise en oeuvre de la recommandation de l'intégration sociale se penchera sur les moyens à même de trouver les solutions adéquates pour assurer la réinsertion des victimes dans leurs régions d'origine pour leur garantir une stabilité sociale.

Lors de cette réunion, la commission a examiné également les cas urgents qui requièrent un traitement spécial. Les organismes concernés ont fait part de leur engagement à mettre en oeuvre cette recommandation et à activer le traitement de tous les cas afin de clore définitivement ce dossier.

Ont notamment pris part à la réunion, les Secrétaires généraux des ministères de l'Intérieur, de la Justice et des Affaires économiques et générales, les Directeurs généraux de l'Entraide nationales, de l'Agence de développement social et de l'Office de la Formation Professionnelle et de la Promotion du Travail, ainsi que les représentants des secteurs ministériels concernés.

أخبار اليوم المغربية

تعويض ضحايا حقوق الإنسان كلف المغرب 150 مليار سنتيم

قال أحمد حرزني، رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، إن قيمة التعويضات المادية التي منحتها هيئة الإنصاف والمصالحة لضحايا انتهاكات الماضي في مجال حقوق الإنسان فاقت 150 مليار سنتيم، وإن عدد المستفيدين بلغ حوالي 25 ألف شخص. في الوقت نفسه، قال أحمد حرزني، الذي كان هو نفسه أحد المعتقلين السياسيين، أول أمس الأربعاء في محاضرة بالرباط بدعوة من مدرسة «الحكامة والاقتصاد» إن «المغرب، رغم بعض مظاهر البيروقراطية التي ميزت ماضي انتهاكات حقوق الإنسان، لم يكن أبدا دكتاتوريا أو نظاما متسلطا، حيث استطاع الحفاظ على هامش من حرية التعبير والإبقاء على الأحزاب السياسية». مراقبون علقوا على تصريحات حرزني بالقول: «إذا كان الأمر كذلك، والمغرب لم يعرف، بالفعل، نظاما متسلطا، فلماذا سمح العهد الجديد بإنشاء هيئة للإنصاف والمصالحة لم تؤسس سوى في الأنظمة العسكرية ودول الميز العنصري مثل الشيلي وجنوب إفريقيا؟».

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits

التجديد

تصريح

أحمد حرزني

مسار تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة اتخذ عدة تمظهرات، تمثل أولها في تقديم تعويضات مادية لضحايا الانتهاكات الماضية، أو لذوي حقوقهم، وكذا جبر الضرر الجماعي للمناطق التي تأثرت بهذه الأحداث ... وعملت على استفادة حوالي 25 ألف شخص من تعويضات مادية بكلفة ناهزت 150 مليار سنتيم، فضلا عن استفادة 11 موقعا من برامج جبر الضرر الجماعي، والعمل على كشف مصير ضحايا هذه الانتهاكات ... لا ينبغي الأخذ كلية بمضامين التقارير الدولية الصادرة حول المغرب بهذا الخصوص، نظرا للخلفيات والمصالح التي تحركها بل يتعين القيام بـ''تشخيص'' ذاتي للواقع يقوم به المغاربة أنفسهم.

في محاضرة بالرباط نظمتها مدرسة الحكامة والاقتصاد

ومع

Revue de Presse du Conseil consultatif d

المساء
ALMASSAE

في الحاجة إلى نقد القراءة التآمرية لسنوات الرصاص

مصطفى المرادا

هناك مقاربة قليلا ما اعتمدها الباحثون في حقائق سنوات الرصاص، وهذه المقاربة تنطلق من كون هذه السنوات لا تلقننا أي شيء بشكل دقيق، فهي لازالت خاما ونحن لم نستطع حتى الآن استثمارها أو حتى تجريب طريقة أبعد ما تكون عن براتويا الاضطهاد، فقد سمعنا الضحايا يبكون على الهواء في بث مباشر، وبعد مدة سمعنا شعاراتهم أمام المجلس الاستشاري يطالبون فيها بالمزيد من التعويضات.. لتتحول سنوات الرصاص من رأسمال رمزي لشعب بأكمله إلى رأسمال مادي للسجين.. وانتهت القصة.

أما المقاربة الجديدة التي لم نجربها فتنطلق من الأسئلة التالية: هل كان اليسار المغربي المتطرف، الذي ينتمي إليه أغلب الضحايا، سيضمن عدم انتهاك حقوق الإنسان لو حقق مشروعه؟ وبصيغة أخرى: هل كان الضحايا، قبل أن يصبحوا كذلك، ديمقراطيين يقبلون بالاختلاف وبالتعددية السياسية وحقوق الإنسان؟ أم إنه كان بالإمكان لجلاد البارحة أن يتحول هو أيضا إلى ضحية لو أتيحت للضحية فرصة أن يكون جلادا؟ لماذا فشلت كل الأنظمة الشيوعية -التي كان الضحايا، قبل أن يصبحوا كذلك، معجبين بها ويسعون إلى إحلالها- في إحلال الديمقراطية وحقوق الإنسان؟ هل يمكن أن نغفل أن أسوأ التجارب في حقوق الإنسان على المستوى العالمي كانت وراءها أنظمة شيوعية؟ ألم يكن ستالين وبول بوت جلادين، أو مجرمين على الأصح، قبل أن يكونا ثائرين؟ وأخيرا، أكان الضحية -الذي يطالب اليوم بإنصافه عبر معاقبة الجلاد المباشر واعتذار مسؤوليه عما وقع- سيضمن ما يطالب به اليوم من دمقرطة وسيادة القانون والعدالة أم تراه كان سيعيد إنتاج الأنظمة الشمولية؟

فمن المعروف أن الماركسية شكلت مرجعا لكل التيارات التي انتمى إليها الضحايا، وقد ساعد على تبني المقولات الماركسية في المغرب وضوح النظام في تبنيه لمقولات الفكر الليبرالي. ومع الوفاة المفاجئة لستالين، بدأت تخرج إلى العلن حقائق لم تكن متوقعة إطلاقا عن إيديولوجية كانت تعد بالتحرر فاثبتت أنها أبعد ما تكون عن الحرية، ووعدت بالقضاء على الاستلاب البورجوازي للطبقة العاملة، فعوضت هذا الاستلاب باستلاب الحزب الحاكم، «حارس الثورة»، وكان من تجليات هذه الانقلابات العملية أن ظهرت انتقادات فلسفية وفكرية قوية للماركسية، من طرف مفكرين وفلاسفة وساسة، أظهرت تناقضات اليسار الراديكالي، ومعاكسته المطلقة لقيم حقوق الإنسان والديمقراطية والتعددية السياسية، باسم شعارات أقرب إلى اليوتوبيا منها إلى الواقع الفعلي للبشر، حيث تم تبديل الصراع الطبقي، بين مالكي وسائل الإنتاج والقوى العاملة، بصراع طبقي من نوع بيروقراطي، بين القيادة الحزبية النافذة وجموع الشعب، ذلك أن تأميم المرافق الإنتاجية وإخضاع الاقتصاد إلى سلطات الدولة لا يكفي لضمان انعتاق الطبقة العاملة من الاستغلال، إذ إن الانقسام المجتمعي في ظل الشريحة الحزبية المسيطرة، والتي تعمل باستمرار على تعزيز استقرارها، يكون انقساما بين موجهي عملية الإنتاج، وهم أقلية، ومنفذي الإنتاج، وهم أغلبية.

هذا هو منطلق المسألة كما يجب أن تطرح، فالماركسية أصولية والنظام الشيوعي نظام كلياني، فإذا كانت حقائق ما ارتكبته الدولة قد أصبحت معروفة في شقه الكبير، فإن لنا أن نتصور أيضا ما كان بإمكان نظام شيوعي فعله من فظاعات، ولنا مثال في كتابات ماكسيم غوركي، كاتب روسيا الكبير، وكتابات سولجنستين، وغيرهما ممن أظهروا لنا بلغتهم العالمية وبنفسهم الروائي الجميل فظاعات ما كان يحصل في نظام لطالما اعتبره الضحايا عندنا نموذجا لديكتاتورية البروليتارية.

إذن، عندما نعترف ونقر بهذا الأمر، على وضوحه التاريخي، فسيكون علينا أيضا أن نقدر إلى حد كبير قدرة الدولة المغربية على تجنيب هذا البلد أسوأ التجارب الإنسانية، وخاصة في ظل عالم عربي أثبت المغرب أن ملكيته لم تكن قط مانعا من تبني مقولات الدولة الحديثة، في حين أن البلدان العربية التي شهدت انقلابات ونجحت فيها أقلية، باسم القومية أحيانا وباسم الاشتراكية أحايين كثيرة، لازالت غارقة في وحل الاستبداد، تئن تحت وطأة جروح الذاكرة دون أمل في البوح والاعتراف. لسنا هنا في موقع المجمّل أو المجامل، لكننا نقصد أن جلاد الماضي في مغرب الأمس تماما كما الضحية، له ما له وعليه ما عليه، وإذا كنا في مسيرة المصالحة يحلو لنا كثيرا أن نقول ما عليه، فإن الإنصاف يقتضي أن نقول ما له، فما كان للدولة آنذاك هو أنها جنبتنا تراجيديات الأنظمة الكليانية الشيوعية، والتي لم تكن لتكون أقل انتهاكا لحقوق الإنسان، وفي نفس الوقت جنبتنا مهازل أنظمة عربية غارقة في أتون الاستبداد أو الفوضى، ولنا في جارنا الجنوبي العبرة في معنى الفوضى، وفي جارنا الشرقي العبرة في معنى الاستبداد، ويزداد الأمر سوءا كلما تعمقنا في تابوت هذا الشرق، عندما تحولت السلطة في موريطانيا إلى «غابة» يسيطر عليها الأقوياء، وتحولت الجزائر إلى ملكية برداء جمهوري مقنع. صحيح أن المأمول اليوم في المغرب أكبر بكثير، سواء على المستوى الحقوقي أو السياسي أو المؤسساتي عامة، لكن وحداتنا الوطنية، التي تم الحفاظ عليها في وقت كانت فيه الشعوب تغير أنظمتها كما يغير المرء معطفه في البيت، هي مكسب يمكن استثمار عناصره اليوم بأن نفيد من كون الملكية في مغرب اليوم ضامن لوحدتنا الوطنية وقاطرة لدخول العالم الحديث، وكما قال الأستاذ بنيوب، في إحدى حواراته مع جريدة «السفير»: «مع الأسف، لا يوجد سوبرماركت في العالم يمكن أن ندخل إليه ونخرج بشاريو مجهز بانتخابات سليمة وقضاء نزيه ومستقل ودولة مؤسسات وصحافة حرة، هي معركة متواصلة تربط التصدي للماضي ببناء المستقبل».

Revue de Presse de l'Homme

التجديد

وفد برلماني يزور المضربين عن الطعام أمام المجلس الاستشاري

قام مساء أول أمس الأربعاء وفد برلماني يتكون من النواب محمد زويتن وعبد
عزيز أفتاتي وعبد الصمد أبو زهير وفاطمة بلحسن بزيارة تفقدية للمضربين عن
طعام منذ يوم الإثنين 19 أبريل الجاري والمعتصمين أمام المجلس الاستشاري
حقوق الإنسان، من أجل النظر في ملفهم المرتبط بتنفيذ توصيات هيئة الإنصاف
المصالحة. وأكد محمد زويتن عضو الفريق البرلماني للعدالة والتنمية في تصريح
"التجديد" أن الوفد تسلم من المضربين ملفاتهم ليتدارسها الفريق البرلماني من
جل الإقدام على الخطوات المناسبة لدى الجهات التي لها علاقة بالموضوع.

ومن جانب آخر فوجئ المضربون فجر أمس الخميس بمجموعة من
ستخدمي شركة تعتزم إعادة هيكلة الفضاء الأخضر "ساحة الشهداء" المقابلة
ر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، عبر إقامة سياج حديدي، اعتبره
ضروبن عن الطعام منذ الإثنين الماضي، والمعتصمون منذ 5 أبريل الجاري،
عتبروه) سيحول معتصمهم إلى معتقل صريح، بعد أن تلقوا رسائل شفوية من
يس المجلس عن طريق عون للمجلس بإفراغ الفضاء.

ح.أ

Revue de Presse du Conseil Consultatif des Droits de l'Homme

الصباح
يومية مغربية شاملة

معتقلون سياسيون سابقون يحرجون حرزني

رفضوا فك الاعتصام واعتبروا أن المجلس الاستشاري المسؤول الأول عن ملفهم

علمت "الصباح" أن المعتقلين السياسيين السابقين المعتصمين أمام مقر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، منذ بداية أبريل الجاري، أبلغوا أحمد حرزني رسميا أنهم لن يبرحوا مكان الاعتصام إلا إذا انتزعوا وعدا من رئيسه يقضي بالنظر في كافة الملفات التي تقدموا بها.

وكانت لجنة تشكلت من عدد من الجمعيات الحقوقية لدعم المعتصمين في شكلهم النضالي زارت المعنيين، ونظمت وقفة تضامنية مساء الاثنين الماضي، ولم تتمكن من لقاء حرزني لمناقشة هذا الملف. وشوهد في الوقفة قادة الجمعيات والمراكز الحقوقية إلى جانب نقابيين، غير أنهم لم يستقبلوا من قبل رئيس المجلس الاستشاري رغم إلحاحهم.

الغريب في الأمر أن حرزني، عوض أن يفتح حوارا مع المعتصمين الذين قضوا أزيد من أسبوعين أمام المقر، بعث إليهم من يخبرهم بأن الحديقة حيث يعتصمون ستتحول إلى مرأب للسيارات، وأن الأشغال سيتم الشروع فيها قريبا، غير أن هذا المستجد دفع المعتصمين إلى اقتراح أن يخصص لهم حرزني قاعة داخل المجلس قصد استقبال الوفود والزوار الذين يؤازرونهم في معركتهم.

وفي هذا الصدد، قال مصطفى بوزاري، عن المعتصمين، إن "المسار الذي اتخذته معركتنا من أجل انتزاع حقوقنا لا تراجع عنه، ولن نغلق الشكل النضالي إلا إذا تمت الاستجابة إلى كافة مطالبنا الاجتماعية التي طال انتظارها".

وتأسف بوزاري كيف أن احرزني أراد التملص من هذا الملف بدعوى أن الحكومة هي المسؤولة، وليس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، "وإذا كان حرزني يعتبر أننا أخطأنا العنوان عندما قررنا الاعتصام أمام مقر المجلس، فنحن نذكره بالخطاب الملكي الذي أشار إلى أن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان هو من يتحمل مسؤولية تنفيذ توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة بعد أن انتهت من إنجاز تقريرها النهائي".

ويعتبر المضربون أنهم اضطروا إلى الدخول في هذا الاعتصام المفتوح بالنظر إلى الموقف السلبي لمجلس احرزني، ويؤكدون على التنفيذ الفوري لكافة ما جاء في المقررات التحكيمية التي توصلوا بها من المجلس، في إشارة إلى الإدماج الاجتماعي والتسوية الإدارية والمالية وتسوية الملفات العالقة، مع مراعاة المعطيات الشخصية واخذ بعين الاعتبار الحق في استدراك الفرص الضائعة في إطار الجبر الحقيقي للأضرار. كما يلح المعنيون على ضرورة الاستفادة من التقاعد والأقدمية، إلى جانب مجانية العلاج والتطبيب بشكل كلي وشامل. فالمضربون يرفضون ما

Revue de ... consultatif de ... me

الصباح
يومية مغربية شاملة

يسمونه "الحلول الترقيعية".

يشار إلى أن اللقاء الذي جمع أعضاء لجنة دعم المعتقلين السياسيين أخيرا بالرئيس حرزني، انتهى بضرورة تفعيل هذا الملف الذي عمر أزيد من خمس سنوات، إذ حذر أعضاء اللجنة من اللجوء إلى الحلول الترقيعية أو المهينة التي لا تضمن الحد الضروري للحياة الكريمة. كما تحمل اللجنة كلا من المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والحكومة مسؤولية تأخر هذا الملف، مطالبة بالاستجابة الفورية لمطالب المعتقلين السياسيين السابقين والإسراع بتطبيق توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة في شقها المتعلق بالإدماج الاجتماعي والتسوية الإدارية والمالية العالقة، والأشكال النضالية المختلفة التي خاضتها المجموعة بما فيها الإضراب عن الطعام الذي تم توقيفه السنة الماضية بالتماس من أعضاء اللجنة والأمين العام للمجلس، بعد أن قدمت لهم مجموعة من الوعود سواء في إطار حوارات مباشرة أو غير مباشرة بأن ملفهم سيحل في أسرع وقت ممكن، مما لم يتحقق لحد الآن، إلا أن عدم تلبية مطالبهم المشروعة والعادلة كان وراء لجوئهم مجددا للاعتصام أمام مقر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

— نادية البوكيلي (مكتب الرباط)

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

الشروق

23-30 avril 2010

حملوا المسؤولية للحكومة وللمجلس الاستشاري

معتقلون سياسيون يطالبون بتنفيذ توصيات هيئة الإنصاف

دعت لجنة التنسيق لدعم ومؤازرة المعتقلين السياسيين سابقا المعتصمين أمام مقر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، رئيس المجلس، أحمد حرزني، إلى الإعلان صراحة عن الجهة التي تتباطأ ولا ترغب في تنفيذ مقتضيات الإدماج الاجتماعي حتى يتم تحميلها كامل المسؤولية، ونبهته في بلاغ إخباري، إلى ضرورة الابتعاد عن اللغة الخشبية واعتماد المقاربة الإنسانية والاجتماعية في الحوار حول قضايا من مثل هذا النوع، وأن حل الملف العالق منذ خمس سنوات يجب أن يكون وفق الزمن الحقوقي الاستثنائي ، وليس الزمن الإداري الاعتيادي، مؤكدة أن ضحايا القمع السياسي إبان سنوات الرصاص والمنظمات الحقوقية لا ترغب في امتيازات لهؤلاء، بقدر ما تؤكد على ضرورة تنفيذ التوصيات الصادرة عن هيئة الإنصاف والمصالحة كما وردت في الكتاب الثالث من التقرير الختامي للمجلس.

كما أكدت اللجنة في بلاغها الإجباري، على أن الحل الوحيد لإنقاذ حياة هذه المجموعة، وصون كرامتها، يتمثل في تمكينهم من كافة حقوقهم العادلة والمشروعة والمتمثلة أساسا في التنفيذ الفوري لتوصية الإدماج الاجتماعي وتسوية الأوضاع الإدارية والمالية العالقة، ومراعاة المعطيات الشخصية في التنفيذ، مع الأخذ بعين الاعتبار الحق في استدراك الفرص المفوتة، بما هي جزء جوهري في أي جبر حقيقي للضرر، ويدخل في ذلك مطلبا الأقدمية والتقاعد منذ تاريخ الانتهاك، واستكمال الإدماج الاجتماعي الذي تم بناء على قرارات سابقة على الهيئة، والاستفادة من التغطية الصحية الشاملة والمجانية، وتوفير الدعم اللازم للضحايا وأبنائهم ومن يوجدون تحت كفالتهم في كل ما يتعلق بالتعليم في كل مستوياته، وحملت، الحكومة والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، كامل المسؤولية في حالة عدم الاستجابة الفورية للمطالب المشروعة والعادلة لهؤلاء، خاصة بعد أن قرروا الدخول في إضراب مفتوح عن الطعام بدءا من بداية الأسبوع الجاري، ملتمسة في ذات البلاغ من كافة المنظمات الحقوقية والنقابية والجمعوية المهتمة بالملف إلى الوحدة و التعبئة قصد الانخراط في كافة المعارك النضالية المقبلة من أجل تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

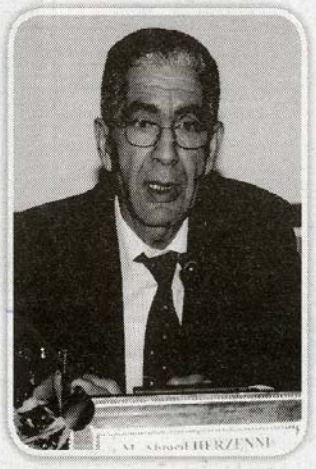

وكانت لجنة التنسيق لدعم ومؤازرة المعتقلين السياسيين سابقا المعتصمين أمام مقر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وممثلين عن الضحايا، قد عقدا أخيرا لقاء مستعجلا مع رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وأمينه العام، ذكرا من خلاله بملف هذه المجموعة الذي طاله النسيان لما يقارب الخمس سنوات، وبالمراسلات التي وجهت لكافة الجهات المسؤولة قصد الإسراع بتطبيق توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في شقها المتعلق بالإدماج والتسوية الإدارية والمالية العالقة، والأشكال النضالية المختلفة التي خاضتها المجموعة بما فيها الإضراب عن الطعام الذي تم توقيفه السنة الماضية بالتماس من أعضاء اللجنة والأمين العام للمجلس، بعد أن قدمت لهم مجموعة من الوعود سواء في إطار حوارات مباشرة أو غير مباشرة بان ملفهم سيحل في أسرع وقت ممكن، وهو الشيء الذي لم يتحقق.

Revue de Presse

AL BAYANE

Droits de l'Homme

La démocratie institutionnelle en voie d'édification

Le Maroc a dépassé l'étape de transition démocratique et entame actuellement l'édification de la démocratie institutionnelle, a indiqué le président du conseil consultatif des droits de l'Homme (CCDH), Ahmed Herzenni.

«Le Maroc a adhéré à de grands chantiers de réformes notamment la réforme de la justice et l'adoption de la gouvernance sécuritaire», a précisé M. Herzenni qui intervenait, mercredi à Rabat, lors d'une conférence sur «Les perspectives de la transition démocratique au Maroc», initiée par l'école de gouvernance et d'économie.

M. Herzenni a souligné que la démocratie institutionnelle est fondée sur la démocratisation et la séparation des pouvoirs législatif, exécutif et judiciaire, et la création d'une cohésion et d'un équilibre entre ces pouvoirs, outre l'instauration d'un système qui offre un espace de dialogue social continu devant permettre à toutes les composantes de la société de faire entendre leurs doléances. Les partis politiques sont appelés à accompagner le processus de consolidation de l'édifice démocratique, à travers des programmes clairs et bien définis qui répondent aux attentes et aspirations des différentes composantes de la société, a ajouté M. Herzenni.

Il a ajouté que les années 90 ont constitué une rupture avec le passé des violations des droits de l'Homme, à travers l'expérience de l'alternance, l'installation du CCDH, de l'Institut Royal de la Culture Amazigh et de l'Instance Equité et Réconciliation qui est «une fierté pour notre pays». Ces programmes, a-t-il dit, ont été renforcés par une profonde réforme du Code civil devenu le code de la famille, et par le lancement de l'initiative nationale pour le développement humain (INDH), outre la présentation du rapport du cinquantenaire sur le développement humain.

M. Herzenni a, en outre, relevé que la création du conseil économique et social permettra d'ouvrir des passerelles de dialogue global et constant entre les différentes couches sociales et les différentes régions du Royaume.

S'agissant de l'expérience de l'IER, le président du CCDH a passé en revue les différents acquis réalisés à travers cette instance, notamment le programme de réparation communautaire qui a bénéficié à près de 11 zones réparties sur le territoire marocain, ajoutant que près de 25.000 personnes ont bénéficié de compensations financières à travers une enveloppe de 150 milliards de centimes.

Evoquant l'évaluation de la situation des droits de l'Homme au Maroc, M. Herzenni a indiqué qu'«il ne faudrait pas prendre en considération les rapports internationaux publiés sur le Maroc à ce sujet dans leur globalité», soulignant la nécessité de procéder à une auto-évaluation par les Marocains eux-mêmes de cette situation.

Revue de Presse du Conseil co

المغرب/حقوق الانسان/محاضرة السيد حرزني: المغرب في طور بناء الديمقراطية المؤسساتية الرباط 21/ 4/ ومع/ قال رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الانسان السيد أحمد حرزني, مساء اليوم الأربعاء بالرباط, إن المغرب "تجاوز مرحلة "الانتقال الديمقراطي وهو في طور بناء الديمقراطية المؤسساتية.

وأوضح السيد حرزني, خلال محاضرة نظمتها مدرسة الحكامة والاقتصاد في موضوع "آفاق الانتقال الديمقراطي بالمغرب", أن المغرب منخرط حاليا في أوراش إصلاحية كبرى, وفي مقدمتها مسلسل إصلاح القضاء وتبني الحكامة الأمنية.

وأبرز أن الديمقراطية المؤسساتية تنبني على أسس دمقرطة واستقلالية السلط التشريعية والتنفيذية والقضائية وخلق توازن بينها, وكذا إرساء نظام يوفر فضاء للحوار الاجتماعي المتواصل, ويمكن من المساواة ويكفل, على الأقل, لكافة مكونات المجتمع وجهاته إسماع أصواتها.

كما شدد على أن الأحزاب السياسية مدعوة إلى مواكبة مسلسل البناء الديمقراطي, ولاسيما من خلال التوفر على برامج واضحة, والتجاوب مع آمال مختلف فئات المجتمع وتطلعاتها.

وأوضح السيد حرزني أن المغرب, وعلى الرغم من بعض "مظاهر البيروقراطية" التي ميزت ماضي انتهاكات حقوق الانسان, "لم يكن بلدا ديكتاتوريا أو نظاما متسلطا", حيث استطاع الحفاظ على هامش من حرية التعبير, والإبقاء على الأحزاب السياسية والمنظمات والهيئات النقابية وجمعيات المجتمع المدني.

وأضاف أن تسعينيات القرن الماضي شكلت قطيعة مع ماضي تلك الانتهاكات, من خلال دخول تجربة التناوب الحكومي, وإحداث المجلس الاستشاري لحقوق الانسان والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية, ليتوجها تأسيس هيئة الانصاف والمصالحة, التي تعد "مفخرة لبلادنا".

وأبرز أن هذه البرامج تعززت بإدخال إصلاح "عميق" على قانون الأحوال الشخصية الذي أصبح مدونة للأسرة, وإطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية, فضلا عن تقديم تقرير الخمسينية للتنمية, معتبرا أن هذه المبادرات تتميز باستهدافها لجوهر الأمور.

كما سجل أن إحداث المجلس الاقتصادي والاجتماعي سيمكن من فتح جسور للحوار الشامل والمتواصل بين مختلف الشرائح الاجتماعية, وكافة جهات المملكة.

وبخصوص تجربة هيئة الانصاف والمصالحة, لفت السيد حرزني الانتباه إلى أن هذا المسار اتخذ عدة تمظهرات, تمثل أولها في تقديم تعويضات مادية لضحايا الانتهاكات الماضية, أو لذوي حقوقهم, وكذا جبر الضرر الجماعي للمناطق التي تأثرت بهذه الأحداث.

وأضاف أن هذه الهيئة, التي مكنت الضحايا أو ذوي حقوقهم من التعبير عن معاناتهم جراء هذه الأحداث في جلسات عمومية, عملت على استفادة حوالي 25 ألف شخص من تعويضات مادية بكلفة ناهزت 150 مليار سنتيم, فضلا عن استفادة 11 موقعا من برامج جبر الضرر الجماعي, والعمل على كشف مصير ضحايا هذه الانتهاكات.

وفي ما يتعلق بتقييم الوضع الحقوقي بالمغرب, خلص السيد حزني إلى أنه "لا ينبغي الأخذ كلية بمضامين التقارير الدولية الصادرة حول المغرب بهذا الخصوص, نظرا للخلفيات والمصالح التي تحركها", بل يتعين القيام ب`"تشخيص" ذاتي للواقع يقوم به المغاربة أنفسهم.

ر/ص م/ل م ومع

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'homme

رسالة الأمة

حرزني رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الانسان

المغرب تجاوز مرحلة الانتقال الديمقراطي وهو في طور بناء الديمقراطية المؤسساتية

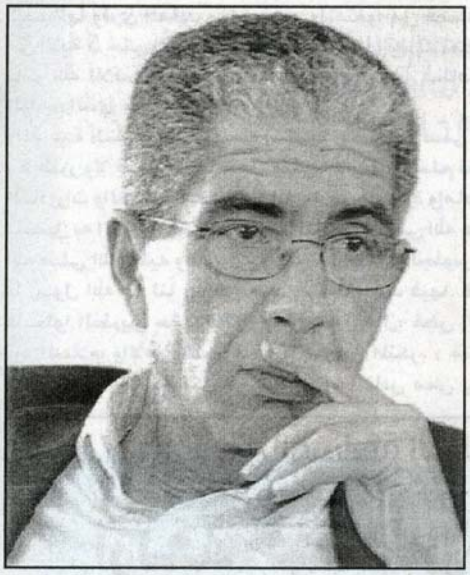

قال رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الانسان أحمد حرزني، مساء أول أمس الأربعاء بالرباط، إن المغرب «تجاوز مرحلة الانتقال الديمقراطي وهو في طور بناء الديمقراطية المؤسساتية».

وأوضح حرزني، خلال محاضرة نظمتها مدرسة الحكامة والاقتصاد في موضوع «آفاق الانتقال الديمقراطي بالمغرب»، أن المغرب منخرط حاليا في أوراش إصلاحية كبرى، وفي مقدمتها مسلسل إصلاح القضاء وتبني الحكامة الأمنية.

وأبرز أن الديمقراطية المؤسساتية تنبني على أسس دمقرطة واستقلالية السلط التشريعية والتنفيذية والقضائية وخلق توازن بينها، وكذا إرساء نظام يوفر فضاء للحوار الاجتماعي المتواصل، ويمكن من المساواة ويكفل، على الأقل، لكافة مكونات المجتمع وجهاته إسماع أصواتها.

كما شدد على أن الأحزاب السياسية مدعوة إلى مواكبة مسلسل البناء الديمقراطي، ولاسيما من خلال التوفر على برامج واضحة، والتجاوب مع آمال مختلف فئات المجتمع وتطلعاتها.

وأوضح السيد حرزني أن المغرب، وعلى الرغم من بعض «مظاهر البيروقراطية» التي ميزت ماضي انتهاكات حقوق الإنسان، «لم يكن بلدا ديكتاتوريا أو نظاما متسلطا»، حيث استطاع الحفاظ على هامش من حرية التعبير، والإبقاء على الأحزاب السياسية والمنظمات والهيئات النقابية وجمعيات المجتمع المدني.

وأضاف أن تسعينيات القرن الماضي شكلت قطيعة مع ماضي تلك الانتهاكات، من خلال دخول تجربة التناوب الحكومي، وإحداث المجلس الاستشاري لحقوق الانسان والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، ليتوجها تأسيس هيئة الانصاف والمصالحة، التي تعد «مفخرة لبلادنا».

وأبرز أن هذه البرامج تعززت بإدخال إصلاح «عميق» على قانون الأحوال الشخصية الذي أصبح مدونة للأسرة، وإطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، فضلا عن تقديم تقرير الخمسينية للتنمية، معتبرا أن هذه المبادرات تتميز باستهدافها لجوهر الأمور.

كما سجل أن إحداث المجلس الاقتصادي والاجتماعي سيمكن من فتح جسور للحوار الشامل والمتواصل بين مختلف الشرائح الاجتماعية، وكافة جهات المملكة.

وبخصوص تجربة هيئة الانصاف والمصالحة، لفت السيد حرزني الانتباه إلى أن هذا المسار اتخذ عدة تمظهرات، تمثل أولها في تقديم تعويضات مادية لضحايا الانتهاكات الماضية، أو لذوي حقوقهم، وكذا جبر الضرر الجماعي للمناطق التي تأثرت بهذه الأحداث.

وأضاف أن هذه الهيئة، التي مكنت الضحايا أو ذوي حقوقهم من التعبير عن معاناتهم جراء هذه الأحداث في جلسات عمومية، عملت على استفادة حوالي 25 ألف شخص من تعويضات مادية بكلفة ناهزت 150 مليار سنتيم، فضلا عن استفادة 11 موقعا من برامج جبر الضرر الجماعي، والعمل على كشف مصير ضحايا هذه الانتهاكات.

وفي ما يتعلق بتقييم الوضع الحقوقي بالمغرب، خلص حرزني إلى أنه «لا ينبغي الأخذ كلية بمضامين التقارير الدولية الصادرة حول المغرب بهذا الخصوص، نظرا للخلفيات والمصالح التي تحركها»، بل يتعين القيام ب`«تشخيص» ذاتي للواقع يقوم به المغاربة أنفسهم.

بيان اليوم

حرزني: المغرب في طور بناء الديمقراطية المؤسساتية

قال رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الانسان أحمد حرزني، مساء يوم الأربعاء الأخير بالرباط، إن المغرب «تجاوز مرحلة الانتقال الديمقراطي وهو في طور بناء الديمقراطية المؤسساتية».

وأوضح حرزني، خلال محاضرة نظمتها مدرسة الحكامة والاقتصاد في موضوع «أفاق الانتقال الديمقراطي بالمغرب»، أن المغرب منخرط حاليا في أوراش إصلاحية كبرى، وفي مقدمتها مسلسل إصلاح القضاء وتبني الحكامة الأمنية.

وأبرز أن الديمقراطية المؤسساتية، تنبني على أسس دمقرطة واستقلالية السلط التشريعية والتنفيذية والقضائية وخلق توازن بينها، وكذا إرساء نظام يوفر فضاء للحوار الاجتماعي المتواصل، ويمكن من المساواة ويكفل، على الأقل، لكافة مكونات المجتمع وجهاته إسماع أصواتها.

كما شدد على أن الأحزاب السياسية مدعوة إلى مواكبة مسلسل البناء الديمقراطي، ولاسيما من خلال التوفر على برامج واضحة، والتجاوب مع آمال مختلف فئات المجتمع وتطلعاتها.

وأوضح حرزني أن المغرب، وعلى الرغم من بعض «مظاهر البيروقراطية» التي ميزت ماضي انتهاكات حقوق الانسان، «لم يكن بلدا ديكتاتوريا أو نظاما متسلطا»، حيث استطاع الحفاظ على هامش من حرية التعبير، والإبقاء على الأحزاب السياسية والمنظمات والهيئات النقابية وجمعيات المجتمع المدني.

وأضاف أن تسعينيات القرن الماضي شكلت قطيعة مع ماضي تلك الانتهاكات، من خلال دخول تجربة التناوب الحكومي، وإحداث المجلس الاستشاري لحقوق الانسان والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، ليتوجها تأسيس هيئة الانصاف والمصالحة، التي تعد «مفخرة لبلادنا».

وأبرز أن هذه البرامج تعززت بإدخال إصلاح «عميق» على قانون الأحوال الشخصية الذي أصبح مدونة للأسرة، وإطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، فضلا عن تقديم تقرير الخمسينية للتنمية، معتبرا أن هذه المبادرات تتميز باستهدافها لجوهر الأمور.

كما سجل أن إحداث المجلس الاقتصادي والاجتماعي سيمكن من فتح جسور للحوار الشامل والمتواصل بين مختلف الشرائح الاجتماعية، وكافة جهات المملكة.

Revue de Presse du Conseil consultatif de

Medi1 Radio

La démocratie institutionnelle en voie d'édification au Maroc (Herzenni)

Le Maroc a dépassé l'étape de transition démocratique et entame actuellement l'édification de la démocratie institutionnelle, a indiqué le président du conseil consultatif des droits de l'Homme (CCDH), M. Ahmed Herzenni.

"Le Maroc a adhéré à de grands chantiers de réformes notamment la réforme de la justice et l'adoption de la gouvernance sécuritaire", a précisé M. Herzenni qui intervenait, mercredi à Rabat, lors d'une conférence sur "Les perspectives de la transition démocratique au Maroc", initiée par l'école de gouvernance et d'économie.

M. Herzenni a souligné que la démocratie institutionnelle est fondée sur la démocratisation et la séparation des pouvoirs législatif, exécutif et judiciaire, et la création d'une cohésion et d'un équilibre entre ces pouvoirs, outre l'instauration d'un système qui offre un espace de dialogue social continu devant permettre à toutes les composantes de la société de faire entendre leurs doléances.

Les partis politiques sont appelés à accompagner le processus de consolidation de l'édifice démocratique, à travers des programmes clairs et bien définis qui répondent aux attentes et aspirations des différentes composantes de la société, a ajouté M. Herzenni.

Il a ajouté que les années 90 ont constitué une rupture avec le passé des violations des droits de l'Homme, à travers l'expérience de l'alternance, l'installation du CCDH, de l'Institut Royal de la Culture Amazigh et de l'Instance Equité et Réconciliation qui est "une fierté pour notre pays".

Ces programmes, a-t-il dit, ont été renforcés par une profonde réforme du Code civil devenu le code de la famille, et par le lancement de l'initiative nationale pour le développement humain (INDH), outre la présentation du rapport du cinquantenaire sur le développement humain.

M. Herzenni a, en outre, relevé que la création du conseil économique et social permettra d'ouvrir des passerelles de dialogue global et constant entre les différentes couches sociales et les différentes régions du Royaume.

S'agissant de l'expérience de l'IER, le président du CCDH a passé en revue les différents acquis réalisés à travers cette instance, notamment le programme de réparation communautaire qui a bénéficié à près de 11 zones réparties sur le territoire marocain, ajoutant que près de 25.000 personnes ont bénéficié de compensations financières à travers une enveloppe de 150 milliards de centimes.

Evoquant l'évaluation de la situation des droits de l'Homme au Maroc, M. Herzenni a indiqué qu'"il ne faudrait pas prendre en considération les rapports internationaux publiés sur le Maroc à ce sujet dans leur globalité", soulignant la nécessité de procéder à une auto-évaluation par les Marocains eux-mêmes de cette situation.

D'après MAP
22/04/2010 à 12:18:33

midipress

La démocratie institutionnelle en voie d'édification au maroc (herzenni)

Joshua Le: 22 avril 2010

Rabat, 22/04/10- Le Maroc a dépassé l'étape de transition démocratique et entame actuellement l'édification de la démocratie institutionnelle, a indiqué le président du conseil consultatif des droits de l'Homme (CCDH), M. Ahmed Herzenni.

« Le Maroc a adhéré à de grands chantiers de réformes notamment la réforme de la justice et l'adoption de la gouvernance sécuritaire », a précisé M. Herzenni qui intervenait, mercredi à Rabat, lors d'une conférence sur « Les perspectives de la transition démocratique au Maroc », initiée par l'école de gouvernance et d'économie.

M. Herzenni a souligné que la démocratie institutionnelle est fondée sur la démocratisation et la séparation des pouvoirs législatif, exécutif et judiciaire, et la création d'une cohésion et d'un équilibre entre ces pouvoirs, outre l'instauration d'un système qui offre un espace de dialogue social continu devant permettre à toutes les composantes de la société de faire entendre leurs doléances.

Les partis politiques sont appelés à accompagner le processus de consolidation de l'édifice démocratique, à travers des programmes clairs et bien définis qui répondent aux attentes et aspirations des différentes composantes de la société, a ajouté M. Herzenni.

Il a ajouté que les années 90 ont constitué une rupture avec le passé des violations des droits de l'Homme, à travers l'expérience de l'alternance, l'installation du CCDH, de l'Institut Royal de la Culture Amazigh et de l'Instance Equité et Réconciliation qui est « une fierté pour notre pays ».

Ces programmes, a-t-il dit, ont été renforcés par une profonde réforme du Code civil devenu le code de la famille, et par le lancement de l'initiative nationale pour le développement humain (INDH), outre la présentation du rapport du cinquantenaire sur le développement humain.

Revue de Presse du Conseil Consultatif des droits de l'Homme

M. Herzenni a, en outre, relevé que la création du conseil économique et social permettra d'ouvrir des passerelles de dialogue global et constant entre les différentes couches sociales et les différentes régions du Royaume.

S'agissant de l'expérience de l'IER, le président du CCDH a passé en revue les différents acquis réalisés à travers cette instance, notamment le programme de réparation communautaire qui a bénéficié à près de 11 zones réparties sur le territoire marocain, ajoutant que près de 25.000 personnes ont bénéficié de compensations financières à travers une enveloppe de 150 milliards de centimes.

Evoquant l'évaluation de la situation des droits de l'Homme au Maroc, M. Herzenni a indiqué qu' »il ne faudrait pas prendre en considération les rapports internationaux publiés sur le Maroc à ce sujet dans leur globalité », soulignant la nécessité de procéder à une auto-évaluation par les Marocains eux-mêmes de cette situation.

source: MAP

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

الشروق
23-30 avril 2010

الوقار والأحد

فاجأنا في «أخبار اليوم»، الأستاذ أحمد حرزني، رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وهو يرد على مكالمة هاتفية لأحد الزملاء....وقرونا واحترمونا فاليوم يوم أحد».

■ أخبار اليوم المغربية، 19 أبريل 2010.

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme